

المستخلص

سعى الباحثون في دراساتهم السابقة والمتعلقة بمعايير التدقيق الدولية وانعكاس ذلك على تقرير مدقق الحسابات بغية تطوير وتعزيز حوكمة الشركات عن طريق العمل على استخدام معايير التدقيق الدولية الجديدة ولعل أبرزها معيار التدقيق الدولي (٧٠١) المتمثل بالإفصاح عن الأمور الرئيسية للتدقيق حيث تمثلت مشكلة البحث في ضعف الإفصاح في تقرير مدقق الحسابات الحالي ولأجل تحقيق أهداف البحث وفرضياته تم استهداف القطاع المصرفي الخاص ضمن سوق العراق للأوراق المالية من خلال الاستبانة المتكونة من جزئين يضم الأول المعلومات الديمغرافية للعينة محل البحث والجزء الثاني مكون من ثلاث محاور رئيسية تضم مجموعة من التساؤلات، حيث تم توزيع الاستبانة على مدققي الحسابات المجازين والشخص المسئولين عن الحوكمة في المصارف (لجنة الحوكمة). وبعد جمع البيانات تم تحليلها واختبار الفرضيات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي.

وقد تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات كان أهمها افتقار تقرير المدقق الحالي الى الكثير من الأمور التي من شأنها أن تحسن تقرير مدقق الحسابات وتزيد من الإفصاح فيه مما يدعم حوكمة الشركات ويعزز منها من خلال إبقاء القائمين على الحوكمة من الاطلاع على اهم الأمور الجوهرية المتعلقة بالتدقيق.

حيث خلصت نتائج البحث الى مجموعة من التوصيات كان أهمها العمل على اعتماد معايير التدقيق الدولية في تقرير مدقق الحسابات حيث أن الدليل المحلي لا يفي بمتطلبات الكافية لمواكبة التطور الحاصل في البيئة الاقتصادية بالإضافة الى العمل على دورات تدريبية تركز بالأساس على مدققي الحسابات لتعريفهم بكل متطلبات معيار التدقيق الدولي (٧٠١) في محاولة لتعزيز القدرة والمعرفة لدى مدققي الحسابات المجازين في سبيل تمكينهم من استخدام المعايير الدولية والعمل بموجبها.